Document: EB 2008/94/R.17/Rev.1
Agenda: 11(c)(i)
Date: 11 September 2008
Distribution: Public
Original: English

**A**

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

# تقرير رئيس الصندوق

# بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إندونيسيا من أجل

# مشروع البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والتسعون

روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2008

**للموافقة**

# مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

**Youqiong Wang**
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2076 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: y.wang@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

**Deirdre McGrenra**
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

# المحتويات


**توصية بالموافقة** ii

**خريطة منطقة المشروع** iii

**موجز التمويل** iv

**أولا – البرنامج** 1

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات 4

حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية 5

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 6

كاف - الاستدامة 7

**ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني** 7

**ثالثا – التوصية** 7

**الملحق**

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 9

**الذيول**

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية إندونيسيا من أجل مشروع البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 34.

# خريطة منطقة المشروع

## إندونيسيا
## البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

*خريطة من تجميع الصندوق*

# جمهورية إندونيسيا

# مشروع البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية

## موجز التمويل

| | |
|---|---|
| **المؤسسة المُبادِرة:** | حكومة جمهورية إندونيسيا |
| **المقترض:** | جمهورية إندونيسيا |
| **الوكالة المنفذة:** | وزارة الشؤون المحلية – المديرية العامة للتمكين الريفي والمجتمعي |
| **التكلفة الكلية للبرنامج:** | 7.35 مليار دولار أمريكي |
| **قيمة قرض الصندوق:** | 42.03 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 68.13 مليون دولار أمريكي تقريبا) |
| **قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:** | 800 246 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.40 مليون دولار أمريكي تقريباً) |
| **شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:** | 40 سنة بما في ذلك فترة مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75) سنوياً |
| **الجهة المشاركة في التمويل:** | البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية |
| **قيمة التمويل المشترك:** | 1.62 مليار دولار أمريكي |
| **شروط التمويل المشترك:** | دمج التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية مع القروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير |
| **مساهمة المقترض:** | 4.86 مليار دولار أمريكي |
| **مساهمة المستفيدين:** | 807.60 مليون دولار أمريكي |
| **المؤسسة المكلفة بالتقدير:** | البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| **المؤسسة المتعاونة:** | البنك الدولي |

# قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إندونيسيا من أجل مشروع البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية

## أولا – البرنامج

### ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- يمثل البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي التزام الحكومة طويل الأمد لتشجيع مشاركة أوسع لسكان الريف في برامج التنمية الريفية والتسيير والحد من الفقر، وتطوير برنامج عمل سياساتي للحد من الفقر وتحديد القدرات المؤسسية الضرورية لدعم تنفيذه. وسيهدف دعم الصندوق للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي إلى الحد من الفقر وتحسين التسيير على المستوى المحلي في المناطق الريفية من خلال توفير موارد الاستثمارات لدعم المقترحات المثمرة التي تقدمها المجتمعات المحلية مستخدمة عملية تخطيط تشاركية.

### باء – التمويل المقترح

#### الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية إندونيسيا بمبلغ 42.03 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 68.13 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بمبلغ 800 246 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.40 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل مشروع البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية. وتبلغ مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً.

#### الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ مخصصات إندونيسيا بموجب إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 68.533 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص 2007–2009.

#### عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- في عام 2005 بلغ مجموع الدين الخارجي 55 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وبلغ معدل مدفوعات خدمة الدين مقابل الصادرات من السلع والخدمات 22 في المائة في عام 2004. ومثل الاحتياط الدولي ما يقارب ثمانية أشهر من الواردات ومدفوعات الدين الخارجي في عام 2003، ومن المتوقع أن يمثل 7.4 أشهر في عام 2008. وتقوم إندونيسيا بتخديم قروضها بشكل منتظم وتتمتع بقدرة جيدة نسبياً على تحمل الديون.

**تدفق الأموال**

5- ستتدفق الأموال من قرض الصندوق إلى حساب خاص بالدولار الأمريكي بإدارة وزارة المالية من أجل توفير أموال لجميع فئات الصرف التي يغطيها الصندوق. وستتدفق أموال المنحة من الصندوق إلى حساب مصرفي للمنحة بالدولار الأمريكي بإدارة وزارة المالية لتمويل الأنشطة المتفق على تمويلها من المنحة.

**ترتيبات الإشراف**

6- المؤسسة المتعاونة بشأن تمويل الصندوق لمشروع البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية هي البنك الدولي.

**الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق**

7- من أجل تحقيق أعلى مستوى من المواءمة مع قوانين وإجراءات البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية، سيتم السعي للاستثناء من المادة الحادية عشرة، الفقرة 1-11، المعنية بالضرائب، والمادة الرابعة، الفقرة 4-10، المعنية بالإنفاق المستوفي للشروط من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية لتسهيل استخدام عوائد القرض والمنحة لتمويل الإنفاق بما في ذلك الضرائب إلى الدرجة ذاتها المنصوص عليها في تمويل البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية في الحالات التي لا تتوفر فيها الاستثنائات الضريبية.

**التسيير**

8- من المزمع اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز جوانب تسيير تمويل الصندوق: (1) سترصد المجتمعات سير تنفيذ البرنامج؛ (2) ستقوم وحدة إدارة البرنامج بإعداد مذكرات تفاهم مع المصارف المحلية المشاركة وتطلب ضوابط إضافية على الحسابات المجتمعية؛ (3) سيقوم البرنامج بإنشاء وحدة الإدارة المالية الوطنية للإشراف والتدريب ضمن المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي التي يعمل فيها على الأقل سبعة من المختصين المؤهلين؛ (4) تعتمد استراتيجية مكافحة الفساد للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي بشكل كبير على إطار مكافحة الفساد في إندونيسيا، وعلى الدليل المرجعي الذي نشره مؤخراً البنك الدولي "الإدارة القانونية في المشاريع الإنمائية التي تقودها المجتمعات المحلية"؛ (5) ستسجل قاعدة معلومات رئيسية اتهامات الفساد الموجهة للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي من جميع المصادر وستشكل القاعدة الكمية لقياس أداء البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي؛ و(6) سيضم البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي آلية متابعة الشكاوى التي يستطيع من خلالها أفراد المجتمع والعامة توجيه الشكاوى أو الاستفسارات.

## جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

**المجموعة المستهدفة**

9- سيكون البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي برنامجاً وطنياً من 2009–2015 يوفر الأموال لكل مقاطعة فرعية ريفية. وبالتالي سيبلغ عدد أفراد المجموعة المستهدفة حوالي 117.8 مليون نسمة (31.8 مليون

أسرة ريفية). ويعيش 20 في المائة من هذا المجموع، أو 23.6 مليون نسمة (6.4 مليون أسرة) تحت خط الفقر الوطني بينما يعيش 29 في المائة، أو 34 مليون نسمة (9.2 مليون أسرة) فوق خط الفقر ومع بقائه عرضة للانزلاق إلى الفقر. بموجب دعم الصندوق للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي، سيوفر الصندوق الدعم الموجه للتنمية الزراعية في ثماني مقاطعات و28 مقاطعة فرعية ريفية في ولايتي بابوا وغرب بابوا اللتين يقطنهما بشكل كبير السكان الأصليون والمجموعات العرقية.

**المشاركة**

10- ستنفذ المجتمعات في المقاطعتين الفرعيتين غالبية أنشطة البرنامج، وسترصد وتراقب التقدم المحرز على مستوى القرية. وستشارك المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية مثل المجموعات القبلية في تنفيذ البرنامج.

## دال – الأهداف الإنمائية

**أهداف المشروع الرئيسية**

11- يتمثل الهدف الكلي من دعم الصندوق للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للحكومة في الحد من الفقر وتحسين التسيير على المستوى المحلي في المناطق الريفية من خلال توفير موارد الاستثمارات لدعم المقترحات المثمرة التي تقدمها المجتمعات المحلية مستخدمة عملية تخطيط تشاركية.

**الأهداف السياساتية والمؤسسية**

12- سيساعد الدعم المقدم من الصندوق على تطوير القدرات على التحليل السياساتي ضمن المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي لصياغة السياسات والنهج المناصرة للفقراء. وستقوم المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي بتوثيق وتحليل التجربة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والابتكارات الناتجة عن برامج الحد من الفقر من أجل إدماجها بعد ذلك في الاستراتيجيات والبرامج الحكومية.

**المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته**

13- يتواءم دعم الصندوق لتصميم البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي مع الإطار الإستراتيجي للصندوق لفترة 2007–2010، والإستراتيجية القطرية لإندونيسيا في المجالات التالية: (1) تحسين وصول الفقراء إلى الموارد والتكنولوجيا والأسواق؛ (2) مساعدة فقراء الريف على التغلب على الفقر من خلال تقوية قدراتهم وقدرات منظماتهم؛ (3) استهداف أفقر المناطق وفقراء الريف والمجموعات المهمشة؛ (4) ضمان مشاركة المستفيدين في تصميم وتنفيذ البرنامج؛ (5) تعميم الاهتمام بالتمايز بين الجنسين؛ (6) تشجيع التسيير المسؤول؛ (7) بناء الشراكات مع الجهات المانحة ذات المنحى المشابه؛ (8) إشراك الحكومة في حوار سياساتي حول القضايا المختارة؛ و (9) تأسيس آليات تسمح للمستفيدين بالرصد ومأسسة تقديرات الأثر.

## هاء – التنسيق والمواءمة

### المواءمة مع الأهداف الوطنية

14- تعتبر الحكومة البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي إطار العمل ذا الأولوية لجميع برامج التمكين المجتمعي والحد من الفقر المستقبلية في إندونيسيا. وسيدعم تمويل الصندوق للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي الخطة الإنمائية الوطنية متوسطة الأمد للفترة 2004–2009 وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

### التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

15- يتماشى دعم الصندوق إلى البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي مع نهج وأنظمة وإجراءات التنسيق والمواءمة الجارية.

## واو – المكونات وفئات النفقات

### المكونات الرئيسية

16- يتألف المشروع من أربعة مكونات رئيسية هي: (1) منح جماعية؛ (2) التيسير والتدريب؛ (3) دعم التنفيذ والمساعدة التقنية؛ (4) دعم إدارة البرنامج.

### فئات النفقات

17- فئات النفقات الرئيسية هي: المنح الجماعية (88 في المائة)؛ دعم التيسير (7 في المائة)؛ دعم التنفيذ/المساعدة التقنية، والسلع، والخدمات الاستشارية، والتدريب، وحلقة العمل (4 في المائة)؛ مبالغ غير مخصصة (1 في المائة).

## زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات

### شركاء التنفيذ الرئيسيون

18- شركاء التنفيذ الرئيسيون هم: (1) أفراد المجتمعات المحلية؛ (2) الميسرون والموظفون على مستوى المقاطعة والمقاطعة الفرعية والولاية؛ (3) المنظمات غير الحكومية ومقدمو الخدمات من القطاع الخاص؛ (4) والوزارة المنسقة للرفاه الشعبي والوكالة الوطنية للتخطيط ووزارة الشؤون المحلية وهي الوكالة الرائدة للمشروع.

### مسؤوليات التنفيذ

19- ستكون وزارة الشؤون المحلية الوكالة الرائدة للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي. ومن أجل توفير الاشراف السياساتي والإدارة التشغيلية للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي، شكلت الوزارة الأمانة العامة الوطنية للبرنامج الوطني للتمكين المجتمعي التي تتعاقد أيضاً مع الخبراء وتشرف عليهم. وسيوفر خبراء الإدارة الوطنيون الإشراف والدعم التقني الإجماليين. وتنوي الحكومة تشكيل مجالس الحد من الفقر على مستوى الولاية والمقاطعة، والتي ستعكس اللجنة المشتركة بين الوزارات للحد من الفقر على المستوى

الوطني من أجل تنسيق وتشجيع التعاون بين جميع برامج البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي. وعلى مستوى المقاطعة الفرعية، ستقوم المجتمعات بالتخطيط من خلال المجالس القروية. وستشكل كل مقاطعة فرعية ومجلس قروي فريقاً صغيراً كل سنة لتنفيذ البرنامج والمساعدة على المحافظة على سجلات البرنامج. وسيساعد الميسر في المقاطعة الفرعية المجموعة المجتمعية على إعداد التقرير المالي لتنفيذ المنح الفرعية للبرنامج. وسيكون الميسر في المقاطعة الفرعية مسؤولاً عن ضبط ورصد أي خطر من التداخل بين البرامج المختلفة العاملة في القرية نفسها.

**دور المساعدة التقنية**

20- سيتمثل دور المساعدة التقنية في توفير بناء القدرات والدعم التقني والمشورة للموظفين المحليين لتعزيز قدراتهم ورفع جودة توريد خدماتهم.

**وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية**

21- ستوجه اتفاقية تمويل المشروع عملية التنفيذ. وستنفذ المجتمعات المحلية أنشطة البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي المخطط لها والاستثمارات التي تدعمها المنح الجماعية من خلال المجالس القروية. وسيتم إعداد دليل للمشروع لتنفيذ البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي.

**شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها**

22- يبلغ إجمالي تكاليف البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي 7.35 مليار دولار أمريكي على مدى 7 سنوات. وأما مصادر التمويل فهي: قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة 68.13 مليون دولار أمريكي (1 في المائة) ومنحة من الصندوق بقيمة 0.40 مليون دولار أمريكي ( 0.4 في المائة)؛ ائتمان وقروض من البنك الدولي بقيمة 1.62 مليار دولار أمريكي (22 في المائة)؛ أموال حكومية نظيرة بقيمة 4.86 مليار دولار أمريكي (66 في المائة)؛ ومساهمة من المستفيدين بقيمة 807.60 مليون دولار أمريكي (11 في المائة).

## حاء – الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

**الفئات الرئيسية للفوائد المحققة**

23- ستضم فوائد البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي الفوائد الناجمة عن إنشاء الطرق والجسور وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والري على نطاق صغير والبنية الأساسية للأسواق وإمداد الريف بالكهرباء وإنشاء البنية الأساسية الاجتماعية ومعداتها (المدارس والمراكز الصحية). وسيزيد البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي من فرص الوصول إلى الخدمات الحيوية. ومن المتوقع أن تستخدم المجتمعات المحلية المنح الجماعية لاستثمارها في السلع العامة التي تحسن سبل العيش في الريف، أي من خلال تنمية المحاصيل والثروة الحيوانية وروابط السوق وتطوير سلاسل القيمة. ويعد أثر البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي على إنفاق الأسر الريفية وتوفير فرص العمل المحلية فائدةً أساسيةً للبرنامج. ومن

المتوقع أن يحصل حوالي 3.8 مليون نسمة سنوياً على فرص عمل من نوع ما: بمعدل 11 يوم عمل مما سيولد مجموع 41.8 مليون يوم عمل.

**الجدوى الاقتصادية والمالية**

24- أظهر تحليل اقتصادي أولي أن متوسط معدل العائد الاقتصادي الداخلي يبلغ 60 في المائة. ويبلغ متوسط معدلات العائد الاقتصادي الداخلي لكل نمط من البنى الأساسية في الولايات الأربع 39 في المائة لإمدادات المياه، و52 في المائة للطرق/الجسور، و68 في المائة للري.

## طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

**ترتيبات إدارة المعرفة**

25- سيساعد دعم الصندوق المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي على توثيق وتحليل التجربة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والابتكارات من برامج الحد من الفقر لإدماجها بعد ذلك في الاستراتيجيات والبرامج الحكومية الوطنية والمحلية. ويمكن أن يضم ذلك على سبيل المثال قضايا تتعلق بالتنمية الريفية والحد من الفقر في المناطق النائية، واستهداف الفقر واستدامة برامج التنمية المجتمعية وإدماجها في تخطيط وتنمية الحكومات المحلية.

**الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع**

26- ستكون هذه المرة الأولى التي يشارك مشروع استثمار للصندوق في إندونيسيا في تمويل برنامج وطني للحد من الفقر الريفي بمبادرة من الحكومة وقيادتها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها باتباع النهج والإجراءات المناسبة.

**نهج توسيع النطاق**

27- من المتوقع أن يقدم دعم الصندوق للتنمية الزراعية والاقتصادية دروساً وتجربة قيّمة ستستخدمها الحكومة لتوسيع نطاق الاستثمارات في هذه المناطق.

## ياء – المخاطر الرئيسية

**المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها**

28- تشمل المخاطر الرئيسية التي تواجه البرنامج وتدابير التخفيف المخطط لها ما يلي: (1) تسمح الضوابط القانونية غير الكافية بالفساد والإخفاق في تحقيق الأهداف الإنمائية: الاستمرار في تطوير إطار للضوابط على أساس المخاطر، وتنقيح دليل مراجعة الحسابات لزيادة أخذ العينات وتشجيع نشر النتائج، وتقديم التدريب على الإدارة المالية، وزيادة الضوابط الاجتماعية. (2) يتسبب تأجيل إصدار الميزانية بتأخير العمل: تحسين الإدارة الداخلية لوزارة الشؤون المحلية لتسريع إعداد الميزانية ومناقشة مواعيد الاصدار والمراجعة مع وزارة المالية. (3) يقلل التمويل الجديد غير الكافي من الفوائد وميزانيات تأشيرية يقدمها البرلمان وقاصرة عن ضمان التمويل الكامل: البحث عن أموال إضافية من تعزيز المشاريع/البرامج

الأخرى. (4) يترتب على انتخابات 2009/2008 مخاطر سياسية مختلفة: تقليص الخطر من خلال تعديل توقيت بعض المصروفات المحددة، والتعليم المجتمعي والتوعية الاجتماعية، وتعليق الأنشطة بشكل مؤقت. (5) لا يتم توظيف العدد الكافي من الميسرين والخبراء لتحقيق الاحتياجات: ستتبنى الحكومة استراتيجية للتوظيف والتدريب السريع للميسرين والخبراء الجدد مما سينطوي عليه تمديد عقود الخبراء الحاليين وتعزيز برامج التدريب. (6) تعد القدرة الإدارية للوكالة المنفذة للبرنامج واسع النطاق ضعيفة: تتخذ المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي في وزارة الشؤون الداخلية التدابير لتحسين الإدارة. (7) لا يتم اشراك الحكومة المحلية بالشكل الكافي لضمان استدامة البرنامج: تعزيز مشاركة الحكومة المحلية من خلال تقديم الدعم لعملية التيسير (المكون (2)).

**التصنيف البيئي**

29- طبقا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي على أنه عملية من الفئة "باء". وبالتالي فمن غير المتوقع أن يكون له أي أثر سلبي معتبر على البيئة.

### كاف - الاستدامة

30- من المتوقع أن يكون البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي مستداماً حيث تضمن المشاركة المجتمعية القوية الالتزام بالبرنامج، وتضمن مشاركة الحكومة المحلية حصول العملية على الدعم الإضافي وإدماجها في الأطر المؤسسية وتوسيع نطاقها.

## ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني

31- ستشكل اتفاقية تمويل المشروع بين جمهورية إندونيسيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها بهذه الوثيقة كملحق.

32- وجمهورية إندونيسيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

33- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

## ثالثا – التوصية

34- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

**قـــرر:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها اثنين وأربعين مليونا وثلاثة وثلاثين ألفا وثلاثمائة وحدة حقوق سحب خاصة (42 033 300 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2048، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

**قرر أيضا:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائتين وستة وأربعين ألفا وثمانمائة وحدة حقوق سحب خاصة (800 246 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

# الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات التمويل في 6 أغسطس/آب 2008)

**أهداف المشروع**

1- ستعلن حكومة جمهورية إندونيسيا (الحكومة) التزامها بأهداف المشروع. ولتحقيق هذه الغاية، ستنفذ الحكومة المشروع من خلال وزارة الشؤون المحلية وبما يتماشى مع بنود اتفاقية التمويل.

**البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية**

2- ستضمن الحكومة بقاء البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي في المناطق الريفية برنامجا ذا أولوية خلال فترة تنفيذه، وستبلغ الصندوق بأية إجراءات لإعادة مواءمة خارطة طريق البرنامج مما قد يؤثر على تنفيذ أنشطة المشروع.

**المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي**

3- ستضمن الحكومة أن تدرج المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي معايير ملائمة، ونظاما لرصد وتقييم أثر الأنشطة التي يمولها الصندوق.

**دليل المشروع**

4- ستضمن الحكومة توفير دليل المشروع للمستفيدين منه على المستوى الوطني لإعلامهم بالفرص المتاحة لاستخدام المنح الكبيرة للاستثمار في الأنشطة التي من شأنها أن تحسن سبل كسب الرزق الريفية، مثل تنمية الزراعة والثروة الحيوانية، وتنمية سلاسل القيمة وروابط السوق، كما تحدد المجتمعات المحلية أولويتها.

**بابوا وغرب بابوا**

5- (أ) ستضمن الحكومة تيسير الدعم لبابوا وغرب بابوا بما فيه الأموال المخصصة لتدريب بعض البابويين المختارين من السكان المحليين ليصبحوا أخصائيين زراعيين قرويين أو ميسيرين زراعيين للمقاطعات الفرعية ذات الصلة أو للأقسام الفرعية الإدارية للـــ *Kabupaten* (المعروفة محليا باسم *Kecamatans*)، أو مستشارين للمقاطعات أو الأقسام الفرعية الإدارية (*Kabupatens*) للمحافظات الحكومية، وغيرها من أشكال الدعم الإداري والتقني.

(ب) ستضمن الحكومة أن تعزز الحكومات في محافظتي بابوا وغرب بابوا المنح الكبيرة للقرى بموجب الخطة الاستراتيجية للتنمية القروية المستندة إلى البشر لحكومتي محافظتي بابوا وبابوا الغربية على مدى فترة تنفيذ المشروع.

**اختيار الـــ Kecamatans**

6- ستضمن الحكومة أن توفر كل وكالة تخطيط إنمائي إقليمي للحكومة (المعروفة باسم *Bappeda*) قائمة سنوية مجمعة للـــ *Kecamatans* المقترحة لأمانة المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي والصندوق،

في موعد أقصاه 30 نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام لإدراجها للسنة المالية القادمة. وستضمن الحكومة توفير القائمة المجمعة السنوية الموافق عليها للـــ *Kecamatans* للعامة بدون مقابل بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول من كل سنة من سنوات المشروع.

**الإفصاح عن المعلومات**

7- ستنشر الحكومة كل عام من أعوام المشروع وحتى تاريخ استكماله، من خلال رئيس *Kabupaten* (المعروف باسم *Bupatis*) وموظفي *Kabupaten* في الـــ *Kecamatan* (المعروفين باسم Camats)، معلومات عامة تفصح من خلالها للقرويين وممثليهم عن جميع المظاهر الإدارية والمالية والاجتماعية والإجرائية والتقنية والبيئية التي لها علاقة باختيار وتصميم وإعداد وتنفيذ المشروعات الممولة بموجب المنح الكبيرة.

**حيازة الأراضي**

8- ستضمن الحكومة اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة لحماية حقوق استخدام الأراضي التقليدية.

**التمايز بين الجنسين**

9- ستضمن الحكومة إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة المشروع خلال فترة تنفيذه. كما ستضمن أن تشكل النساء 40% من المساهمين في حلقات العمل السنوية القروية الخاصة بالتخطيط والأثر على المستفيدين. وستعمل الحكومة للنهوض بهذا الهدف.

**شواغل الشعوب الأصلية**

10- ستضمن الحكومة إيلاء الاعتبار الواجب لاهتمامات السكان الأصليين أثناء تنفيذ المشروع، وستكفل ما يلي تحقيقا لتلك الغاية:

(أ) تنفيذ المشروع وفقا للأحكام السارية من التشريعات الوطنية ذات الصلة بالسكان الأصليين.
(ب) توفير الأموال بموجب مكون التيسير والتدريب لتدريب سكان بابوا الأصليين.
(ج) التمثيل الكافي والمنصف للسكان الأصليين في جميع نواحي التخطيط المحلي لأنشطة المشروع.
(د) احترام حقوق السكان الأصليين حسب الأصول.
(هـــ) مشاركة مجتمعات السكان الأصليين في حوار السياسات والتسيير المحلي.
(و) احترام بنود الإعلانات والمواثيق و/أو الاتفاقيات التي صدقت عليها الحكومة بشأن هذا الموضوع.
(ز) عدم تعدي المشروع على الأراضي التقليدية التي تستخدمها أو تشغلها مجتمعات السكان الأصليين.

**مكافحة الآفات**

11- تمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها "بالغة الخطورة" أو "شديدة الخطورة".

**الممارسات البيئية السليمة**

12- كجزء من الإبقاء على الممارسات البيئية السليمة، ستعمل الحكومة على ما يلي: (1) تنفيذ السياسات والإجراءات لحماية الغابـــات والموارد السمكية والفصائل المهددة بالانقراض في منطقـــة المشروع؛ (2) ضمان أن تستند جميع إجراءات تنمية الري في المشروع على أساس استخدام إمدادات المياه بطريقة الجاذبية أو الآبار الضحلة واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتجنب الأثر السلبي على مستويات المياه الجوفية؛ (3) ضمان أن تشمل جميع أعمال إعادة إعمار الطرق الموجودة أو رفع سوية الطرق الفرعية عددا كافيا من هياكل الصرف المتقاطعة وأن يكون تصميمها مسبوقا باستعراض للهيدرولوجيا المحلية أو بأخذها بعين الاعتبار.

**التأمين على موظفي المشروع**

13- تكفل الحكومة تأمين العاملين في المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث في الحدود التي تتفق مع الممارسات المعتادة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية الوطنية.

**التدليس والفساد**

14- تلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ المشروع إذا ما نما ذلك إلى علمها أو أطلعت عليه. ستقوم الحكومة من خلال وزارة المالية، باطلاع المجتمعات المدعية بقرارات المحكمة بشأن إدعاءات الفساد هذه كما ستعيد الأموال المستردة إلى المجتمعات المدعية بما يتفق مع دليل المشروع بشأن معالجة الشكاوى.

**الرصد**

15- ستقوم المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي، بمساعدة وحدة إدارة المشروع أو أمانة المديرية بإيجاد والإبقاء على نظام ملائم لإدارة المعلومات في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك بأي حال من الأحوال ستة أشهر بعد تاريخ نفاذ مفعول الاتفاقية.

**التقييم**

16- ستقوم الحكومة وجميع الأطراف في المشروع بتيسير جميع التقييمات والاستعراضات التي قد يجريها الصندوق للمشروع خلال فترة تنفيذه.

**التعليق**

17- (أ) يمكن للصندوق أن يعلق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

(1) عندما يقرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للمشروع لا تصل بصورة كافية إلى المجموعة المستهدفة أو أنها تفيد أشخاصاً خارج المجموعة المستهدفة على نحو يضر بأفراد المجموعة المستهدفة.

(2) إذا ما تم تعليق حق الحكومة في سحب حصيلة التمويل المشترك أو إلغاؤه أو إنهاؤه، كليا أو جزئيا، أو إذا أصبح سداده مستحقا وواجب السداد قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه؛ أو وقوع أي شيء يمكن أن يؤدي، سواء بإشعار أو بانقضاء المدة، إلى أي مما تقدم.

(3) إذا ما تم الإخلال بأي من اتفاقيات القرض الفرعية، أو أي بند من بنودها، أو التنازل عنها، أو تعليقها، أو إيقافها، أو تعديلها، أو تغييرها على أي نحو آخر دون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا الإخلال، أو التنازل، أو التعليق، أو الإيقاف، أو التعديل، أو التغيير الآخر، قد أدى، أو من شأنه أن يؤدي، إلى تأثير مادي سلبي على تنفيذ أي جزء من المشروع.

(4) التنازل عن دليل المشروع أو أي من أحكامه أو تعليقه أو إنهائه أو تعديله أو تغييره بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ويقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو يحتمل أن يكون له أثر مادي سلبي على المشروع.

(5) إذا أفضى إبطال، أو تعليق، أو تعديل أي قانون وطني أو تغييره بأي صورة أخرى، بالتشاور مع الحكومة، إلى الإضرار بأي شرط أو وضع من أوضاع اتفاقية التمويل.

(6) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه تلقى ادعاءات قابلة للتصديق بشأن ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالمشروع، ولم تقم الحكومة باتخاذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر بما يرضي الصندوق.

(7) إذا لم يُنفَّذ التوريد أو أنه لا يجري تنفيذه وفقاً لاتفاقية تمويل المشروع.

(ب) وبالرغم مما تقدم، يحق للصندوق أن يعلق حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض وحساب المنحة إذا لم يتم الانتهاء من إجراء مراجعة الحسابات التي تقتضيها اتفاقية التمويل هذه بالشكل الذي يرتضيه الصندوق في غضون اثنا عشر شهرا من تاريخ الإبلاغ المالي المحدد في الاتفاقية.

**الشروط المسبقة للسحب**

18- (أ) لن تتم أية سحوبات ما لم تفتح الحكومة الحساب الخاص وحساب المنحة المصرفي حسب الأصول.

(ب) لن تتم أية سحوبات فيما يتعلق بالنفقات تحت مكون المنح الكبيرة ما لم تبرم اتفاقية فرعية لهذا الغرض بالشروط والأوضاع الواردة في اتفاقية التمويل ودليل المشروع.

**الشروط المسبقة للنفاذ**

19- تغدو اتفاقية تمويل المشروع نافذة رهناً بتحقيق الشروط التالية:

(أ) أن تقوم الحكومة، من خلال المديرية العامة للقرى والتمكين المجتمعي، بإحداث وحدة إدارة المشروع وتعيين مدير المشروع.

(ب) أن تكون مسودة دليل المشروع قد حظيت بالمصادقة عليها، وأن ترسل نسخة من دليل المشروع الذي صادقت عليه الحكومة إلى الصندوق.

(ج) أن تُقدّم إلى الصندوق مسودة خطة العمل والميزانية السنوية الأولى بما في ذلك خطة التوريد الأولى؛

(د) وأن تكون اتفاقية التمويل قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتصل بها من جانب الحكومة قد تمت المصادقة عليه والتفويض به من قبل جميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(هـ) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن مكتب الشؤون القانونية في وزارة المالية بالشكل والمضمون الذي يرتضيه الصندوق.

# Key reference documents

### Country reference documents

Poverty Reduction Strategy Paper

### IFAD reference documents

Programme Design Document (PDD), Key Files (April 2008) and Working Paper 2 (June 2008)
COSOP (1998)
IFAD Strategic Framework 2007-2010
Prerequisites of Gender-Sensitive Design

# Logical framework[1]

| Programme Development Objective | Outcome Indicators[2] | Use of Outcome Information |
|---|---|---|
| Villagers in *PNPM* locations benefit from improved socio-economic and local governance conditions. | • Improved household expenditure rates and improved access to economic and social services in a minimum of 4 000 *kecamatans* in 2009 and thereafter.<br>• EIRRs >30 per cent for major rural infrastructure types.<br>• Reduction in child malnutrition in 140 target communities in Papua and West Papua.<br>• >80 per cent satisfaction levels from beneficiaries regarding improved services and local level governance. | Determine if *PNPM* is having its desired effects on socio-economic welfare. |
| **Intermediate Results (One per Component)** | **Results Indicators for Each Component** | **Use of Results Monitoring** |
| **Component (A):**<br>***Kecamatan* Block Grants**<br>Villagers participate in a process to plan, select and manage basic social and economic infrastructure provided through block grants. | **Component (A):**<br>***Kecamatan* Block Grants**<br>• Min. 40 per cent participation rate of women and poorest community members in planning and decision-making meetings<br>• 85 per cent of agreed work plans completed each year.<br>• #/type of infrastructure works, economic, and education and health sub-programmes/activities completed in a minimum of 4 000 *kecamatans* from 2009 until 2015.<br>• #/type of agricultural and livestock related investments completed in a minimum of 28 *kecamatans* in Papua and West Papua.<br>• #/type of agricultural activity groups operating in Papua and West Papua, and participation of women as group leaders and committee members.<br>• >70 per cent of infrastructure works are evaluated as of high quality.<br>• O&M arrangements are in place and functioning for >80 per cent of infrastructure works. | **Component (A):**<br>***Kecamatan* Block Grants**<br>• Assess if *kecamatan* sites are benefiting from *PNPM* financing and assistance.<br>• Assess if planning and inclusion procedures and policies need adjustment to encourage greater participation.<br>• Determine if programme needs to increase its inspection and supervision of technical works and O&M arrangements. |
| **Component (B):**<br>**Facilitation Support - Developing Local Government Capacities for Successful Community Development**.<br>Local government councils use their new skills to fulfil their local community development functions. | **Component (B):**<br>**Facilitation Support - Developing Local Government Capacities for Successful Community Development**.<br>• >70 per cent of local government councils are actively involved in *PNPM* management and oversight.<br>• Village agriculturalists operate in 140 villages in Papua and West Papua over seven years. | **Component (B):**<br>**Facilitation Support - Developing Local Government Capacities for Successful Community Development**.<br>Review to see if training and capacity building plans need adjustment and if learning interventions meet the needs of the councils to perform satisfactorily their new duties. |
| **Component (C):**<br>**Consultants, Training, Printing**<br>Consultants at the national, provincial and *kabupaten* levels are providing assistance to communities and local governments to implement *PNPM with* the results of M&E activities and studies used to improve programme performance. | **Component (C):**<br>**Consultants, Training, Printing**<br>• >70 per cent of planned consultant positions are filled and consultants are trained by the time the programme begins its annual socialization and planning cycle.<br>• >70 per cent of study and evaluation findings used to improve the programme.<br>• From 2009 *kecamatan* audit sample size increases to 15 per cent of all *kecamatan* and audit results are made public. | **Component (C):**<br>**Consultants, Training, Printing**<br>• Determine if technical assistance is in place and operating as required.<br>• Findings from M&E and studies will allow the programme to adjust and improve its operations and procedures.<br>• By announcing audits and their findings to the public, the programme expects to reduce corruption. |
| **Component (E):**<br>**Grant Financed Activities**<br>Government capacity available to develop new approaches to poverty reduction based on the lessons learned from ongoing programmes. | **Component (E):**<br>**Grant Financed Activities**<br>No. of new poverty reduction approaches introduced based on the analysis. | **Component (E):**<br>**Grant Financed Activities**<br>Review will enable the programme to see if the grant is developing policy analysis and formulation capacity. |

[1] This Results Framework lists 17 results indicators. Thirteen of the 17 indicators are taken from the Government of Indonesia's Operational Guidelines for M&E for *PNPM*. The other four indicators are programme-specific and unique to management issues facing MOHA and KDP.

[2] Excluding the outcomes of the Conditional Cash Transfer Pilot, that will finish in 2009 with final reporting and evaluation of results in 2010.